

وعلى القانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975
المتعلق بضبط القانون الاساسي للبلديات
وعلى الامر عدد 358 لسنة 1972 المؤرخ في 21 نوفمبر 1972
المتعلق بنظام خلاص مرتبات المستخدمين واعوان الدولة والجماعات
العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية
وعلى الامر عدد 384 لسنة 1973 المؤرخ في 10 اوت 1973
المتعلق بضبط القانون الاساسي لعملة الدولة والجماعات العمومية
المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية
وعلى الامر عدد 840 لسنة 1978 المؤرخ في 7 سبتمبر 1978
المتعلق بضبط القانون الاساسي لاعوان مجالس الولايات
وعلى القرار المؤرخ في 12 افريل 1950 المتعلق باحداث جائزة عن
الاشغال المتفنتة لفائدة العملة بلدية الحاضرة
وعلى القرار المؤرخ في 18 جويلية 1958 المتعلق بالترفيغ ال
الضعف الجائزة عن الاشغال المتفنتة الى العملة القارين بلدية الحاضرة
وعلى راي وزيرى الداخلية والتخطيط والمالية
وعلى راي المحكمة الادارية
اصدرنا امرنا هذا بما ياتي :

الفصل 1 - احدثت لفائدة عملة الجماعات العمومية
المحلية المكلفين بالتطهير ورفع الفضلات ، منحة اوساخ

الفصل 2 - حدد مقدار المنحة المشار اليها بثلاثة
دنانير تدفع مشاهرة وعند حلول الاجل

الفصل 3 - يقع الترفيع في هذه المنحة الى خمسة
دنانير لفائدة العملة القائمين بتنظيف الحنادق

الفصل 4 - لا تخول هذه المنحة الا لفائدة العملة
القائمين مباشرة بالاعمال المذكورة اعلاه وذلك بمقتضى
قرار يتخذه رئيس الجماعات العمومية المحلية ويصادق
عليه من طرف سلطة الاشراف ذات مرجع النظر

الفصل 5 - يجري العمل بهذا الامر ابتداء من اول
جانفي 1980

الفصل 6 - الغيت جميع الاحكام السابقة المخالفة لهذا
الامر

الفصل 7 - وزيراً الداخلية والتخطيط والمالية مكلفان
كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد
الرسمي للجمهورية التونسية

تونس في 4 جويلية 1980

من رئيس الجمهورية التونسية
وبتفويض منه
الوزير الاول
محمد مزالي

امر عدد 876 لسنة 1980

مؤرخ في 4 جويلية 1980 يتعلق بتحويل منحة الاوساخ الى عملة
التطهير ورفع الفضلات المباشرين بالجماعات العمومية المحلية

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلعنا على القانون عدد 54 لسنة 1963 المؤرخ في 30 ديسمبر
1963 المحدث لمجالس الولايات وعلى جميع النصوص التي نقحته او
تمته

وعلى القانون عدد 12 لسنة 1968 المؤرخ في 3 جوان 1968 المتعلق
بضبط القانون الاساسي العام لاعوان الدولة والجماعات العمومية
المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية